Naif Arab University for Security Sciences
Arab Journal for Security Studies
المجلة العربية للدراسات الأمنية
https://journals.nauss.edu.sa/index.php/ajss

AJSS

The Geopolitics of Maritime Security in the Middle East: An Analytical Study of Strategic Tensions in the Red Sea, the Strait of Hormuz, and Bab el-Mandeb

الجغرافيا السياسيَّة للأمن البحري في الشرق الأوسط: دراسة تحليلية للتوترات الإستراتيجيَّة في البحر الأحمر ومضيق هرمز وباب المندب

محمد سعد قاسم الحمادين
وزارة الداخلية، المملكة الأردنية الهاشمية

Mohammed Saad Qasim Al-Hamadin
Ministry of Interior, Hashemite Kingdom of Jordan

Received on 12 Sep. 2025; accepted on 27 Dec. 2025; available online on 11 May. 2026

Abstract

This study analyzes the impact of geopolitical tensions in the Straits of Hormuz and Bab el-Mandeb on Arab maritime security during the period 2015–2025, amid growing regional and international competition over strategic maritime routes. The study adopts geopolitical and comparative approaches, supported by the regional system and national interest perspectives, to examine the nature of security threats and their implications for maritime navigation and energy security.

The findings indicate that the Straits of Hormuz and Bab el-Mandeb represent critical nodes within the global and Arab maritime security architecture due to their strategic importance in international trade and energy transportation. The results further demonstrate that escalating political and military tensions have increased security risks and led to higher shipping and insurance costs. In addition, the study identifies variations in threat patterns between the two straits: while the Strait of Hormuz is mainly exposed to conventional military threats linked to regional and international power rivalry, the Bab el-Mandeb Strait faces asymmetric threats, including piracy and activities conducted by armed non-state actors.

Keywords: *security studies, maritime security, Strait of Hormuz, Bab el-Mandeb, geopolitical tensions, international navigation, regional security*

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير التوترات الجيوبوليتيكية في مضيقي هرمز وباب المندب على الأمن البحري العربي خلال الفترة الزمنية من (2015-2025)، في ظل تصاعد التنافس الإقليمي والدولي على الممرات البحرية الإستراتيجيَّة. وقد اعتمدت الدراسة المنهجين الجيوبوليتيكي والمقارن، مدعومين بالاتجاهين النظريين التاليين: النظام الإقليمي والمصلحة الوطنية؛ لفهم طبيعة التهديدات الأمنية وانعكاساتها على أمن الملاحة البحرية وأمن الطاقة.

وتبيِّن نتائج الدراسة أن مضيقي هرمز وباب المندب يمثلان نقاطًا محوريَّة في منظومة الأمن البحري العالمي والعربي؛ نظرًا لأهميتهما الإستراتيجيَّة في حركة التجارة ونقل الطاقة. كما أظهرت النتائج أن تصاعد التوترات السياسيَّة والعسكريَّة أدَّى إلى زيادة المخاطر الأمنية وارتفاع تكاليف الشحن والتأمين البحري. وأشارت الدراسة إلى اختلاف طبيعة التهديدات بين المضيقين؛ إذ يتعرض مضيق هرمز لتهديدات عسكرية تقليدية مرتبطة بالتنافس بين القوى الإقليمية والدولية، بينما يواجه مضيق باب المندب تهديدات غير متماثلة تشمل القرصنة والعمليات التي تنفذها جماعات مسلَّحة.

الكلمات المفتاحية: الدراسات الأمنية، الأمن البحري، مضيق هرمز، باب المندب، التوترات الجيوسياسية، الملاحة الدولية، الأمن الإقليمي

* Corresponding Author: *Mohammed Saad Qasim Al-Hamadin*
Email: Mohamed_Alhmadeen@yahoo.com

doi: 10.26735/QYPH8498

Production and hosting by NAUSS

1319-1241© 2026. AJSS. This is an open access article, distributed under the terms of the Creative Commons, Attribution-NonCommercial License.

Accepted Manuscript Provisional PDF

كما خلصت الدراسة إلى أن غياب إطار عربي موحَّد لإدارة الأمن البحري يضعف القدرة على التعامل الفعَّال مع الأزمات البحرية، ويزيد من هشاشة الأمن الإقليمي. وبناءً على ذلك، أوصت الدراسة بضرورة تعزيز التنسيق العربي المشترك في مجال الأمن البحري، إلى جانب تطوير قدرات المراقبة والحماية البحرية. كما توصي بتفعيل الدبلوماسية البحرية العربية بوصفها أداة وقائية تسهم في الحَدِّ من التصعيد الجيوبوليتيكي، وضمان استدامة أمن الممرات البحرية الإستراتيجيَّة.

The study also concludes that the absence of a unified Arab maritime security framework undermines effective crisis response and heightens regional vulnerability. Accordingly, it recommends strengthening joint Arab coordination in maritime security and enhancing maritime monitoring and protection capabilities. Furthermore, the study emphasizes the activation of Arab maritime diplomacy as a preventive instrument to mitigate geopolitical escalation and ensure the long-term security of strategic maritime corridors.

1. المقدمة

يُعدُّ الأمن البحري ركيزة أساسيَّة لاستقرار النظامين الإقليمي والدولي؛ نظرًا لمحورية الممرات المائيَّة في حركة التجارة والطاقة العالمية. وتكتسب هذه القضية أهمية إستراتيجيَّة في المنطقة العربية التي تَضُمُّ ممرات تُصنَّف ضمن الأكثر حساسية عالميًّا، وفي مقدمتها مضيقا هرمز وباب المندب، بوصفهما شريانين يربطان مراكز إنتاج النفط بالأسواق الدولية.

وقد شهد المضيقان خلال العقد الأخير تصاعدًا في التوترات الجيوبوليتيكية؛ نتيجة تداخل المصالح وتزايد الصراعات؛ مما انعكس سلبًا على استقرار الملاحة، وأدَّى إلى ارتفاع تكاليف النقل والتأمين.

وتأسيسًا على ذلك، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل طبيعة التهديدات وتأثيرها في الأمن البحري العربي، مع التركيز على التفاعلات في المضيقين؛ لتقديم قراءة تفسِّر السلوك الأمني، وتحدد آفاق بناء منظومة عربية مشتركة. وتستند الدراسة في ذلك إلى المنهجين الجيوبوليتيكي والمقارن، مدعومين بالاتجاهين النظريين التاليين النظام الإقليمي والمصلحة الوطنية، للكشف عن العلاقة بين التوترات الأمنية واستقرار الملاحة في المنطقة.

مشكلة الدراسة

تتمثَّل إشكالية هذه الدراسة في تحليل طبيعة التوترات الأمنية والجيوبوليتيكية التي تؤثر في الأمـن البحري العربي، ولا سيما في مضيقي هرمز وباب المندب، باعتبارهما الممرين الأكثر أهمية في حركة الطاقة والتجارة الدولية. وتنبع المشكلة من تزايد حدة التهديدات الأمنية وتداخل المصالح الإقليمية والدولية في هذين المضيقين خلال الفترة الزمنية (2015 - 2025)؛ مما أدَّى إلى تذبذب استقرار الملاحة وارتفاع تكاليف النقل البحري، وضعف التنسيق العربي في إدارة الأزمات البحرية.

ومن هنا تحاول هذه الدراسة الإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي:

ما مدى تأثير التوترات الجيوبوليتيكية في مضيقي هرمز وباب المندب على الأمن البحري العربي، من حيث استقرار حركة الملاحة، وارتفاع تكاليف التأمين والنقل البحري وضعف التنسيق الإقليمي؟

فرضية الدراسة

تفترض الدراسة أن تصاعد التوترات الجيوبوليتيكية في المضيقين أحدث تأثيرات مباشرة على موازين القوى واستقرار الملاحة الدولية، وانعكست هذه التوترات سلبًا من خلال انخفاض معدلات عبور السفن، وارتفاع تكاليف التأمين والنقل البحري؛ مما أثَّر بدوره على تدفقات الطاقة وحركة التجارة العالمية.

أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تتناول أحد أكثر الملفات حساسية في بنية النظام الإقليمي المعاصر، والمتمثل في الأمن البحري للممرات الإستراتيجيَّة التي تشكل شريان التجارة والطاقة العالميتين.

الأهمية الإقليمية والدولية: تسهم الدراسة في تحليل توازنات النظام الإقليمي في منطقة البحر الأحمر والخليج العربي من خلال فهم الدور الذي تؤديه الممرات البحرية، ولا سيما مضيقا هرمز وباب المندب في إعادة تشكيل العلاقات بين القوى الإقليمية (إيران، السعودية، الإمارات، مصر) والقوى الدولية الكبرى (الولايات المتحدة، الصين، روسيا).

الأهمية الإستراتيجيَّة والعسكرية: تأتي أهمية الدراسة من توضيحها الكيفية التي تحوَّلت فيها الممرات البحرية إلى أدوات ضغط جيوسياسي، وأهداف عسكرية في النزاعات الحديثة؛ حيث أصبحت السيطرة على المضايق البحرية أحد أهم عناصر الردع في النظام الإقليمي، وهو ما ينعكس على الأمن العالمي وحركة الطاقة.

الأهمية الاقتصادية: تُمثِّل الممرات المدروسة نقاط عبور لما يزيد على 25% من إمدادات النفط والتجارة الدولية، وأي اضطراب فيها يؤدي إلى اضطرابات فورية في أسواق الطاقة العالمية. وتبرز أهمية البحث في تقديم تحليل كمي يربط بين التوترات السياسية والتغيرات الاقتصادية في مؤشرات الملاحة وأسعار النقل.

الأهمية العلمية والتطبيقية: ترفد الدراسة المكتبة العربية بنموذج جيوبوليتيكي تحليلي يمكن البناء عليه لفهم علاقة الأمن البحري بالنظام الإقليمي، كما تقدِّم إطارًا معرفيًّا يساعد صانع القرار

Accepted Manuscript
Provisional PDF

في صياغة سياسات بحرية أكثر توازنًا، تضمن حماية الممرات الحيوية، وتعزيز الاستقرار الإقليمي.

أهداف الدراسة

1. تحليل العلاقة بين التوترات الإقليمية في مضيقي هرمز وباب المندب ومستوى استقرار حركة الملاحة خلال الفترة من (2015-2025).
2. مقارنة الخصائص الجيوبوليتيكية للممرات البحرية الرئيسة لتحديد موقع الأمن البحري العربي ضمن النظام الدولي.
3. تقديم تصور إستراتيجي لتعزيز الأمن البحري العربي في ظل التنافس الدولي.

منهج الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على منهج تكاملي وصفي تحليلي، يجمع بين الوصف الدقيق للواقع الجغرافي والسياسي للممرات البحرية في مضيقي هرمز وباب المندب، وتحليل التأثيرات الجيوبوليتيكية لهذه التوترات على الأمن البحري، وموازين القوى الإقليمية، واستقرار الملاحة الدولية. ويشتمل هذا المنهج على ثلاثة مناهج فرعية متكاملة، وهي:

1. المنهج الجيوبوليتيكي: لتفسير التفاعل بين الجغرافيا والسياسة في تشكيل أنماط السيطرة على الممرات البحرية، وتحليل أثر الموقع الإستراتيجي لمضيقي هرمز وباب المندب على الأمن البحري الإقليمي والدولي.
2. منهج النظام الإقليمي: لدراسة التفاعلات بين وحدات النظام الإقليمي في البحر الأحمر والخليج العربي، وفهم تأثير الأزمات البحرية على توازن القوى بين الفاعلين المحليين والدوليين، بما يمكن من تطوير ترتيبات إقليمية تُعزِّزُ الأمن الجماعي، وتمنع من احتمالات الصراع.
3. اقتراب المصلحة الوطنية: لتحليل دوافع كل دولة فاعلة في المضيقين، وبيان كيفية تقاطع المصالح الاقتصادية والعسكرية والسيادية بين القوى الإقليمية والدولية، وتأثير ذلك على بروز الأزمات أو تهدئتها.

وتدعم الدراسة هذا التحليل بنموذج وصفي تحليلي قائم على بيانات كمية وزمنية للسنوات العشر الأخيرة، تشمل أعداد السفن العابرة، وتكاليف التأمين البحري، وأسعار النفط، لتوضيح العلاقة بين التوترات السياسية والأمن الملاحي؛ بما يُعزِّزُ اتساق المنهج مع الفرضيات والأهداف البحثية.

حدود الدراسة

1. الحدود الموضوعية: تدور الدراسة حول تأثير التوترات والتهديدات البحرية على حركة التجارة وأسواق الطاقة، مع التركيز على الأمن البحري للممرات الحيوية.
2. الحدود المكانية: تشمل مضيق هرمز، ومضيق باب المندب، والبحر الأحمر كممر بحري محوري.
3. الحدود الزمانية: الفترة من 2015 إلى 2025، مع تحليل أحداث التوترات الإقليمية والأمنية خلال هذه السنوات.

2. الدراسات السابقة

دراسة أحمد حازم (2022) بعنوان: الأهمية الإستراتيجيَّة لمضيق هرمز وانعكاساتها على الأمن في منطقة الخليج العربي. وتناولت الدور المحوري لهذا المضيق في الأمن البحري والتجارة العالمية، باعتباره الممر البحري الوحيد لدول الخليج العربي. وركَّزت الدراسة على التهديدات التي تواجه الأمن الإقليمي؛ مثل: احتمال إغلاق المضيق واستخدامه كورقة ضغط، مع تحليل جوانب السيادة والحقوق البحرية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وأكدت الدراسة ضرورة التوصل إلى نظام أمني مشترك وتعاون خليجي لضمان حرية الملاحة واستقرار إمدادات الطاقة.

دراسة شيماء محيي الدين (2024) بعنوان: الأطر القارية لحماية الأمن البحري في إفريقيا: الطموحات والتحديات. وقد تناولت الأمن البحري في القارة الإفريقية، مركزةً على أهمية الممرات البحرية الحيوية للتجارة والطاقة. وأشارت إلى وجود فجوة بين الأطر الإستراتيجيَّة والطموحات المعلَنة على الورق وبين الواقع العملي؛ نتيجة قيود الموارد وصعوبات التنسيق الإقليمي، مؤكدةً أن تحقيق الأمن البحري المستدام يتطلب تعزيز التعاون بين الدول الإفريقية والشركاء الدوليين واقتراح حلول عملية لتجاوز العقبات، وتحسين تنفيذ الأطر الإستراتيجيَّة.

دراسة عادل عبد الرحمن محمد القويمي (2024) بعنوان: الأهمية الاقتصادية والإستراتيجيَّة للمضائق والممرات البحرية في العصر الحديث. وتناولت الدور الحيوي للممرات البحرية والمضائق في التجارة العالمية والعلاقات الدولية، مركزةً على الجوانب الاقتصادية والإستراتيجيَّة والقانونية. وأشارت إلى أن السيطرة على هذه الممرات تؤثر مباشرة على الأمن الوطني والسيادة الاقتصادية للدول الساحلية، وضرورة تعزيز التعاون الإقليمي ومراجعة الاتفاقيات الدولية، فضلًا عن تطوير البنية التحتية البحرية لضمان حماية مصالح الدول، وتحقيق الاستفادة المثلى من هذه الممرات.

Accepted Manuscript Provisional PDF

دراسة ريمان عبد العال (2025) بعنوان: الصراع الدولي في منطقة البحر الأحمر وأثره على الأمن القومي المصري. وتناولت الأهمية الإستراتيجيَّة لمنطقة البحر الأحمر في الترتيبات الاقتصادية والسياسية والأمنية على الصعيدين الإقليمي والدولي. وأشارت إلى أن الموقع الجغرافي المميز للبحر الأحمر جعله محورًا للصراع الدولي؛ حيث تسعى القوى الدولية لفرض نفوذها عليه بهدف حماية مصالحها، والتحكم في الممرات البحرية الحيوية لحركة التجارة العالمية. كما تناولت الدراسة تأثير هذا الصراع على الأمن القومي المصري، مشيرةً إلى انتشار القواعد العسكرية الأجنبية على ساحل البحر الأحمر، وتأسيس مصر لأسطولها الجنوبي، ودعم قاعدة برنيس البحرية، بالإضافة إلى تسليح البحرية المصرية بفرقاطات وغواصات. وأكدت الدراسة أن أمن منطقة البحر الأحمر يُمثِّلُ أولوية في السياسة المصرية، خاصةً في ظل استغلال الأراضي اليمنية لعرقلة حرية الملاحة في مضيق باب المندب.

دراسة صلاح جانبين (2025) بعنوان: الممرات المائية وأهميتها: باب المندب نموذجًا. وتناولت الدور الإستراتيجي الحيوي لمضيق باب المندب في التجارة العالمية والأمن البحري، مركزةً على أهميته كحلقة وصل بين البحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندي. وأشارت إلى أن المضيق نقطة حسَّاسة، تؤثر على حركة الملاحة والتجارة العالمية، مع تحديات أمنية تشمل القرصنة وانتشار القواعد العسكرية الأجنبية والصراعات الإقليمية. وأكدت الدراسة ضرورة تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لضمان حرية الملاحة واستقرار الممرات البحرية الحيوية.

التعليق على الدراسات السابقة

عند مراجعة الدراسات السابقة، يتضح أن معظمها ركَّز على بعد واحد، أو نطاق جغرافي محدد. فدراسة أحمد حازم (2022) سلطت الضوء على الدور المحوري لمضيق هرمز في الأمن البحري والتجارة العالمية وأهمية التعاون الخليجي لضمان حرية الملاحة، بينما تناولت شيماء محيي الدين (2024) الأمن البحري في إفريقيا مع التركيز على الفجوة بين الأطر الإستراتيجيَّة والطموحات العملية، مؤكدةً ضرورة تعزيز التعاون الإقليمي والدولي. وفي دراسة أخرى، ركَّز عادل عبد الرحمن القويمي (2024) على الأبعاد الاقتصادية والإستراتيجيَّة للممرات البحرية عالميًّا، وأهمية تطوير البنية التحتية البحرية والتعاون الإقليمي. أما دراسة صلاح جانبين (2025) فركَّزت على مضيق باب المندب كحلقة وصل حيوية في التجارة والأمن البحري، مع تحديات؛ مثل: القرصنة وانتشار القواعد العسكرية. وأخيرًا، أبرزت دراسة ريمان عبد العال (2025) أهمية البحر الأحمر للأمن القومي المصري، والتأثير الدولي للصراع على المنطقة. ويتضح من استعراض الدراسات السابقة أن أغلب الأبحاث تناولت الأمن البحري من منظور عام، أو ركَّزت على أحد الممرات البحرية دون تحليل مقارن للعلاقة بين مضيقي هرمز وباب المندب. كما أن معظمها لم يتناول أثر التوترات الجيوبوليتيكية على الجوانب الاقتصادية؛ مثل: ارتفاع تكاليف النقل والتأمين البحري، ولم تدمج البعد التكنولوجي في إدارة المخاطر. ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتَسدَّ هذه الفجوة من خلال تحليل مقارن حديث يغطي المدة من 2015-2025 ويربط بين الأمن البحري والاقتصاد والتكنولوجيا في الإطار العربي الإقليمي.

3. المبحث الأول: الإستراتيجيَّة البحرية للبحر الأحمر ومضيقي هرمز وباب المندب

تحتل المسطحات المائية والمضائق في منطقة الشرق الأوسط مكانة إستراتيجيَّة استثنائية في خريطة التوازنات الجيوسياسية العالمية؛ إذ تُمثِّل نقاط ارتكاز رئيسة للتجارة الدولية وأمن الطاقة، وقد تحوَّلت هذه الممرات إلى مسارح للتنافس الدولي؛ حيث يتقاطع عندها الأمن القومي للدول المشاطئة مع مصالح القوى الكبرى، ولا سيما أنها تشكل حلقة وصل حيوية بين القارات الثلاث (آسيا وإفريقيا وأوروبا).

1.3. المطلب الأول: البحر الأحمر كمسطح مائي محوري في الأمن البحري الإقليمي

يُعدُّ البحر الأحمر جسرًا بحريًّا يربط المحيط الهندي بالبحر الأبيض المتوسط، ومحورًا رئيسًا للتجارة الدولية وخطوط الملاحة العالمية. وتعود أهميته إلى ما يحتويه من موارد، وما يُمثِّله من ممر حيوي للطاقة؛ مما جعله ساحة صراع للنفوذ، دفعت القوى الكبرى لتعزيز وجودها البحري فيه (عبد العال، 2025)، الأمر الذي دفع القوى الكبرى إلى تعزيز وجودها البحري وتطوير أساطيلها لضمان تأمين طرق الملاحة وحماية مصالحها الإستراتيجيَّة في المنطقة، فقد اكتسب البحر الأحمر أهمية مضاعفة لكونه مسرحًا لتنافس القوى الإقليمية والدولية على السيطرة والنفوذ؛ إذ تنتشر على سواحله قواعد عسكرية وموانئ إستراتيجيَّة، إلى جانب وجود أساطيل بحرية، تعمل على حماية المصالح الوطنية وتأمين الملاحة. كما أن موقعه الحيوي يجعله نقطة ارتكاز لأي عمليات عسكرية مرتبطة بأمن الشرق الأوسط والقرن الإفريقي (النهدي، 2018).

الموقع الجغرافي

يمتدُّ البحر الأحمر بطول يقارب 2250 كم بين قارتي آسيا وإفريقيا، ويشكِّل رابطًا طبيعيًّا ينتهي جنوبًا بمضيق باب المندب، وشمالًا

Accepted Manuscript Provisional PDF

شكل 1
الموقع الجغرافي للبحر الأحمر والدول المطلة عليه

المصدر: (الشافعي، 2019، خريطة 1، ص. 12).

بخليجي العقبة والسويس. وتُطلُّ عليه مجموعة من الدول المحورية (الأردن، مصر، السودان، إريتريا، اليمن، السعودية)؛ كما يوضح الشكل 1؛ مما يجعله نقطة تماس بين مصالح دولية متشابكة. وتبلغ مساحته نحو 450 ألف كيلومتر مربع، بعرض يتراوح بين بين 30 و355 كم. ويحده من الشرق شبه الجزيرة العربية؛ مما يربطه بأمن الخليج العربي، ومن الغرب السواحل الإفريقية؛ ليكون بذلك ممرًّا محوريًّا للتواصل الآسيوي الإفريقي (الشافعي، 2019).

كما يُعدُّ البحر الأحمر منطقة حسَّاسة للأمن البحري؛ لأنه يحتوي على ممرات ضيقة؛ مثل: باب المندب وقناة السويس التي تُمثِّلُ نقاط اختناق (Chokepoints) يمكن أن يؤدي إغلاقها أو تهديدها إلى تعطيل التجارة الدولية وإمدادات الطاقة (فهمي، 2024).

أهمية البحر الأحمر

الأهمية الاقتصادية

يُصنَّف البحر الأحمر ضمن أكثر الممرات نشاطًا عالميًّا؛ إذ تعبره تجارة الطاقة المتجهة لأوروبا والولايات المتحدة، ويمرُّ من خلاله ما يقارب 90% من نفط الخليج المصدَّر إلى أوروبا. كما يحتوي على ثروات بحرية هائلة، تتطلب حماية من التهديدات والاستيلاء (عسكر، 2018)، ويُعدُّ البحر الأحمر من أهم المواقع المتواجد فيها ثروات بحرية هائلة من الأسماك والمعادن التي بدورها أصبحت تحتاج الى الحماية من التهديدات، وتعزيز المناطق الحيوية علاوة على أنها بالأساس مطمع الكثير من الدول التي تسعى للاستيلاء على هذه الموارد والسيطرة على الحركة البحرية في هذه المنطقة البحرية، وهذا يحتاج الى ضوابط تلزم الجميع بعدم التعدي على الموارد التي تنتج عن هذا الموقع المليء بالثروات (محمد، 2022).

الأهمية العسكرية

يُمثِّل البحر الأحمر مسرحًا إستراتيجيًّا للتنافس العسكري؛ حيث تنتشر على سواحله قواعد عسكرية وموانئ إستراتيجيَّة لقوى كبرى (مثل: الولايات المتحدة، والصين، وفرنسا) بهدف تأمين الملاحة وحماية المصالح الاقتصادية، وتمنح السيطرة على البحر الأحمر ميزة إستراتيجيَّة في إدارة الصراعات الإقليمية، وضمان النفوذ على طرق التجارة العالمية؛ مما يجعله «الجوهرة القومية» للدول المشاطئة وحصنًا منيعًا ضد التهديدات (شريف، 2024).

2.3. المطلب الثاني: مضيق هرمز شريان النفط العالمي

يُمثِّل مضيق هرمز ممرًّا بحريًّا بالغ الأهمية في النظام التجاري العالمي؛ إذ يُعدُّ الشريان الرئيس لنقل النفط والغاز. وتشير التقديرات إلى أن ما بين 20-30% من إمدادات النفط العالمية (نحو 17 مليون برميل يوميًّا) تعبر من خلاله، فضلًا عن كونه منفذًا رئيسًا لصادرات الغاز الطبيعي المسال، ولا سيما القادمة من قطر. وتنقسم أهمية مضيق هرمز الى عدة جوانب مهمة، أولها: الأهمية الاقتصادية والتجارية، أما الثانية فنتناول فيها الأهمية العسكرية والأمنية،

Accepted Manuscript Provisional

شكل 2
الموقع الجغرافي لمضيق هرمز

المصدر: (برع، 2020، خريطة 1، ص. 25)

والأخيرة ستكون الأهمية من الجانب الجيوسياسي، وسوف نتحدث في هذا السياق عن هذه الأقسام لمعرفه الأهمية التجارية والعسكرية والجيوسياسية لهذا الممر البحري الواسع، وسنبين أدناه موقع مضيق هرمز وما يحده من كل جهة (مصطفى، 2025) كما في شكل 2.

الأهمية الاقتصادية

بعد الحرب العالمية الثانية، أصبح الخليج العربي أحد أهم المراكز العالمية لاستخراج وتصدير النفط، مما جعل مضيق هرمز شريانًا حيويًّا وإستراتيجيًّا لنقل المواد النفطية والغاز الطبيعي من الدول الرائدة في هذا القطاع. وقد أسهمت الثورة النفطية التي شهدتها الدول المحيطة بالمضيق، مثل: السعودية والكويت والإمارات والعراق وإيران، في تعزيز الأهمية الإستراتيجيَّة لهذه المنطقة؛ إذ تمتلك هذه الدول احتياطات نفطية تقدر بأكثر من 730 مليار برميل. ويمرُّ عبر مضيق هرمز نحو 40% من شحنات النفط العالمية المنقولة بحريًّا، أي ما يقارب 17 مليون برميل يوميًّا، وهو ما يُمثِّل نحو 90% من إجمالي صادرات النفط الخاصة بالشرق الأوسط (مصطفى، 2025).

الأهمية العسكرية والأمنية

يُعدُّ مضيق هرمز نقطة ارتكاز عسكرية حسَّاسة؛ حيث تنتشر في محيطه قواعد بحرية تابعة للولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، إلى جانب وجود دائم للأسطول البحري الإيراني. ويشكِّل المضيق أداة ضغط جيوسياسية مهمَّة؛ إذ هددت إيران مرارًا بإغلاقه ردًّا على العقوبات أو التوترات السياسية؛ مما يثير المخاوف من تعطيل تدفق النفط العالمي. وتاريخيًّا، قامت إيران في زمن الشاه باحتلال الجزر الإماراتية الثلاث في أوائل السبعينيات؛ بهدف تعزيز سيطرتها على المضيق وإنشاء قواعد للتحكم في حركة السفن؛ وهو ما يبرز الأهمية العسكرية الإستراتيجيَّة للمضيق، وقدرة القوة المهيمنة على فرض سيطرة فعَّالة على حركته (برع، 2020).

الأهمية الجيوسياسية

من منظور الجغرافيا السياسية، يُعدُّ مضيق هرمز موقعًا إستراتيجيًّا مميزًا؛ لكونه يربط بين الخليج العربي وخليج عُمان؛ مما يجعله المنفذ البحري الرئيس للدول العربية المُطلَّة على الخليج العربي. وبناءً على ذلك، تتقاطع عند هذا المضيق مصالح أطراف متعددة: الدول المصدرة للنفط التي تعتمد عليه بشكل شبه كامل لنقل إنتاجها، والقوى الكبرى التي تَعُدُّ أمنه ضمانة لاستقرار أسواق الطاقة، وإيران التي تنظر إليه كمجال نفوذ مباشر، وأداة إستراتيجيَّة لتعزيز موقعها الإقليمي وممارسة الضغط السياسي والاقتصادي. وبذلك يتضح أن مضيق هرمز ليس مجرد ممرٍّ بحري، بل هو شريان حيوي للاقتصاد العالمي ومسرح دائم للتوترات الجيوسياسية (Carroué، 2020).

3. 3. المطلب الثالث: باب المندب بوصفه بوابة الربط بين آسيا وإفريقيا وأوروبا

يُعدُّ مضيق باب المندب من أبرز الممرات البحرية الإستراتيجيَّة في العالم؛ نظرًا لموقعه الجغرافي الفريد الذي يربط المحيط الهندي بالبحر الأحمر، وصولًا إلى البحر الأبيض المتوسط عبر قناة السويس؛ مما يجعله حلقة وصل محورية بين القارات الثلاث، شكل 3. وتكمن أهميته في كونه ممرًّا رئيسًا لحركة التجارة العالمية وناقلات النفط والغاز؛ مما يجعله عاملًا حيويًّا في ضمان أمن الطاقة واستقرار الاقتصاد العالمي. وفي الوقت ذاته، يمثِّل المضيق بُعدًا أمنيًّا وعسكريًّا بالغ الحساسية؛ حيث تسعى القوى الإقليمية والدولية إلى تأمينه

Accepted Manuscript Provisional PDF

شكل 3
صورة تبين موقع مضيق باب المندب

المصدر: تقرير بعنوان التحالف العربي يتخذ إجراءات لحماية الملاحة في باب المندب، سكاي نيوز العربية.

والسيطرة على خطوط الملاحة المارة عبره، في ظل ما يشهده من تهديدات أمنية ناتجة عن النزاعات الإقليمية والقرصنة البحرية (الشيخ، 2023).

الموقع الجغرافي والأهمية الإستراتيجيَّة

يقع مضيق باب المندب في أقصى الجنوب الغربي لشبه الجزيرة العربية، مشكّلًا نقطة التقاء بين قارتي آسيا وإفريقيا. ويفصل المضيق بين السواحل الغربية لليمن والسواحل الشرقية لكل من جيبوتي وإريتريا، ويربط بين البحر الأحمر شمالًا وخليج عدن والمحيط الهندي جنوبًا. يبلغ عرضه نحو 32 كيلومترًا في أضيق نقطة، ويتكون من قناتين بحريتين رئيستين تفصل بينهما جزيرة بريم (ميون)؛ هما: القناة الشرقية «باب إسكندر» بعرض يقارب 3 كيلومترات، وهي الممر المخصص للملاحة الدولية، والقناة الغربية «دقة المايون» بعرض نحو 26 كيلومترًا. وهذا التكوين الجغرافي يجعل المضيق ممرًّا بحريًّا بالغ الأهمية، وذا تأثير مباشر في حركة السفن التجارية والعسكرية، ولا سيما في ظل التوترات الدولية (رحال، 2017; جانبين، 2025).

الأهمية الاقتصادية التجارية

تتجلَّى الأهمية الاقتصادية لمضيق باب المندب في كونه حلقة محورية في شبكة الملاحة الدولية؛ إذ يمرُّ عبره ما يقارب 12% من التجارة العالمية، بما في ذلك نحو 30% من حركة الحاويات الدولية. كما يشكِّل مسارًا أساسيًّا لنقل النفط والغاز الطبيعي المسال؛ حيث سجلت التدفقات النفطية عبره في عام 2023 نحو 8.7 مليون برميل يوميًّا، قبل أن تتراجع إلى حوالي 4 ملايين برميل يوميًّا في الأشهر الأولى من عام 2024؛ نتيجة التوترات الأمنية، أي بانخفاض تجاوز 50%. (EIA, 2024). وقد انعكست هذه الاضطرابات على حركة السفن التجارية؛ حيث انخفض عدد السفن المارة بالمضيق بنسبة قاربت 48%، وتراجعت حركة سفن الحاويات بنسبة 70%، مما أدَّى إلى ارتفاع أسعار الشحن بين آسيا وأوروبا بنسبة تجاوزت 250%، وأثَّر بشكل مباشر في سلاسل الإمداد الدولية (Reuters, 2025).

الأهمية العسكرية

يُمثِّل مضيق باب المندب نقطة إستراتيجيَّة حرجة عسكريًّا؛ نظرًا لموقعه الذي يتحكم في الملاحة بين البحر الأحمر والمحيط الهندي (Crisis Group, 2025) وتتركَّز الأهمية العسكرية للمضيق في عدة محاور رئيسة، هي:

- **حضور القوى الدولية**

تسعى الولايات المتحدة، وفرنسا، والمملكة المتحدة، والصين إلى وجودٍ بحري دائم في المنطقة، سواء عبر قواعد بحرية في الدول المطلة على البحر الأحمر، أو من خلال انتشار أساطيلها لضمان حرية الملاحة وحماية مصالحها الإستراتيجيَّة (Coface, 2025).

- **التهديدات الأمنية**

يشهد المضيق تهديدات متنوعة أثَّرت بشكل مباشر على حركة السفن التجارية وناقلات النفط منذ 2015 حتى الوقت الحالي. (Lloyd's List Intelligence, 2025).

- **حماية خطوط الطاقة**

يُعدُّ المضيق مسارًا أساسيًّا لنقل النفط والغاز من الشرق الأوسط إلى الأسواق العالمية؛ لذا تُعدُّ السيطرة على المضيق، أو القدرة على

Accepted Manuscript Provisional PDF

شكل 4
الممرات البحرية وأهميتها بالمنطقة

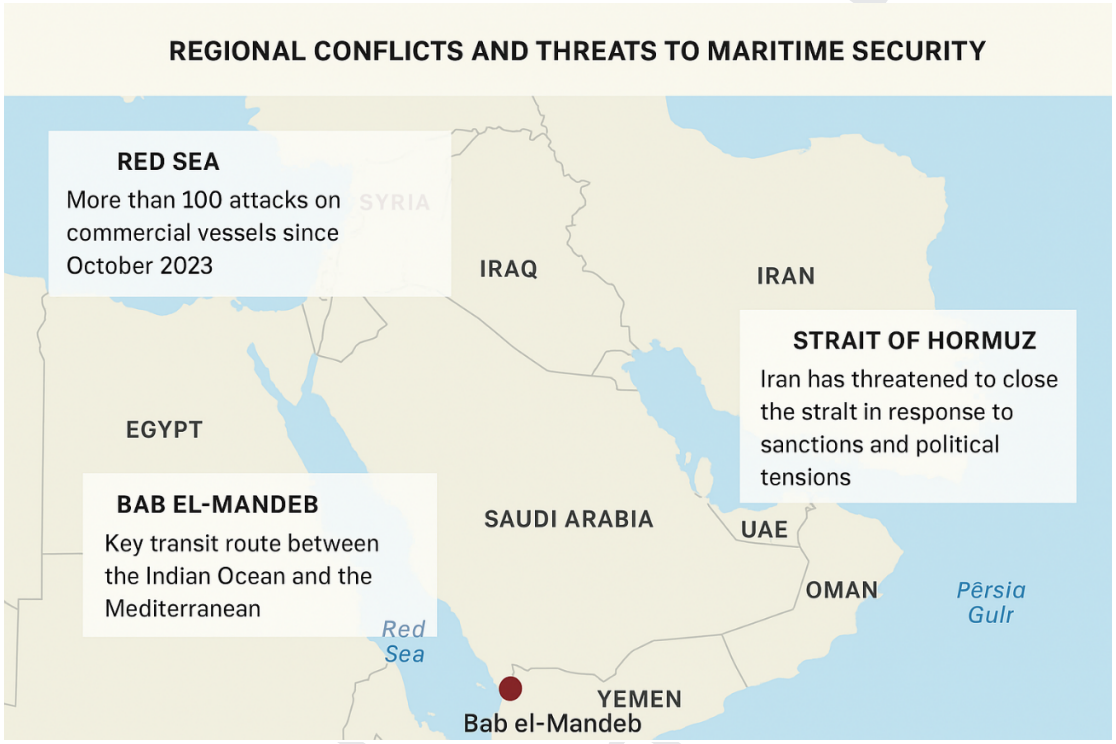

المصدر: سكاي نيوز العربية.

تهديده ورقة ضغط جيوسياسية قوية تستخدمها بعض القوى الإقليمية لتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية (Maritime Administration, 2024).

- **العمليات العسكرية والتدريبات**

يشهد المضيق بشكل دوري مناورات بحرية مشتركة بين الدول الكبرى، إضافة إلى نشر نظم مراقبة بحرية متقدمة لتأمين الممرات البحرية والتعامل مع أي تهديد محتمل.

وبذلك يظل مضيق باب المندب حتى يومنا هذا أحد أهم الممرات البحرية ذات البعد العسكري الإستراتيجي؛ إذ يربط بين الأمن البحري، والسيطرة على خطوط الإمداد العالمية، والتنافس الجيوسياسي بين القوى الإقليمية والدولية (National Geographic, 2023).

يتضح من دراسة المبحث الأول أن للمضائق البحرية في الشرق الأوسط أهمية إستراتيجيَّة استثنائية على المستويات الاقتصادية والتجارية والعسكرية. فقد أظهر البحر الأحمر موقعه كمسطح مائي حيوي يُعدُّ حلقة وصل بين المحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط؛ حيث يسهم في حركة التجارة العالمية ونقل الطاقة، كما يُمثِّل نقطة حسَّاسة على الصعيد الأمني والعسكري. أما مضيق هرمز، فقد برز كأهم شريان نفطي عالمي، يتحكَّم في تدفقات النفط والغاز الطبيعي إلى الأسواق الدولية؛ ما يجعله محوريًّا في السياسات الاقتصادية والجيوسياسية لدول المنطقة والعالم. وبالمثل، يظهر مضيق باب المندب كبوابة إستراتيجيَّة تربط آسيا وإفريقيا وأوروبا، مع تعزيز دوره في التجارة العالمية وأمن الملاحة البحرية، ومكانة بارزة في التوازن العسكري والإستراتيجي للمنطقة، شكل4، فقد شهد العقد الممتد بين عامي 2015-2025 تصاعدًا متدرجًا في حدة التوترات الجيوبوليتيكية في مضيقي هرمز وباب المندب، بدءًا من أزمة مضيق هرمز عام 2018 ومرورًا بهجمات خليج عمان (2019) ووصولًا إلى التهديدات بالطائرات المسيَّرة في البحر الأحمر خلال 2023-2024، وهو ما شكَّل بيئة أمنية مضطربة انعكست مباشرة على حركة الملاحة الدولية؛ لذا فإن هذه الأهمية الإستراتيجيَّة للمضائق تجعلها عرضة بطبيعتها للتوترات والصراعات، وهو ما سيتم تناوله في المبحث الثاني.

4. المبحث الثاني: التوترات الجيوسياسية وانعكاساتها على الأمن البحري

تُشكِّل التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط عاملًا رئيسًا، يؤثر في الأمن البحري لمضائق البحر الأحمر وهرمز وباب

Accepted Manuscript

المندب؛ إذ ينعكس التنافس الإقليمي والدولي على النفوذ والموارد، والنزاعات المسلحة المستمرة، بصورة مباشرة على حرية الملاحة، وسلامة السفن التجارية وناقلات النفط. ويؤدي تصاعد التوترات بين الدول الكبرى والإقليمية إلى تكثيف الوجود العسكري في الممرات المائية الإستراتيجيَّة؛ مما يخلق بيئة مضطربة تستغلها الجماعات المسلحة وشبكات القرصنة لتهديد حركة السفن؛ الأمر الذي يزيد من تعقيد إدارة الأمن البحري، ويفرض تحديات جسيمة أمام استقرار التجارة العالمية وأمن الطاقة، ومن هنا نبدأ بالوصول للجزء المهم من إشكالية الدراسة.

1.4. المطلب الأول: النزاعات الإقليمية على الممرات البحرية

تُمثِّل النزاعات الإقليمية في الشرق الأوسط تهديدًا مباشرًا للأمن البحري في الممرات الإستراتيجيَّة؛ ففي البحر الأحمر وباب المندب، أدَّت النزاعات في اليمن والهجمات البحرية المتكررة إلى تعطيل حركة السفن التجارية؛ مما اضطر شركات الشحن لإعادة توجيه مساراتها عبر طرق أطول وأكثر كلفة (Crisis Group, 2025; Maritime Administration, 2024). أما مضيق هرمز، فيشهد توترات مستمرة بين إيران والدول الغربية؛ حيث يُستخدم التهديد بإغلاقه كورقة ضغط سياسية، وهو ما يعكس أهميته الحيوية لأمن الطاقة العالمي؛ إذ يمرُّ عبره نحو ثلث صادرات النفط المنقولة بحرًا (U.S. Energy Information Administration, 2024; Congress.gov, 2025). وتبرز هذه النزاعات أن السيطرة على الممرات البحرية باتت أداة ضغط إستراتيجيَّة تؤثر في الملاحة الدولية وأسعار الطاقة (Coface, 2025; National Geographic, 2023).

وفيما يلي تفصيل لأدوار القوى الإقليمية وتأثير نزاعاتها في الأمن البحري:

1. إيران

تُعدُّ إيران من أبرز المتدخلين في النزاعات الإقليمية في الخليج العربي وخليج عدن، ويرتكز دورها بشكل أساسي على السيطرة الإستراتيجيَّة على مضيق هرمز، الذي يمرُّ عبره نحو 20% من النفط العالمي؛ مما يمنحها ورقة ضغط جيوسياسية ذات تأثير دولي. كما يُعزى التوتر الإقليمي إلى سياسة التوسع الإيراني عبر وكلاء محليين؛ حيث تدعم إيران الحوثيين في اليمن؛ مما يُعزِّزُ نفوذها على البحر الأحمر ومضيق باب المندب، ويشكل تهديدًا لحركة الملاحة البحرية (Cordesman، 2022). إضافة إلى ذلك، يسهم البرنامج العسكري البحري والصاروخي الإيراني في زيادة القدرة على تهديد السفن التجارية، الأمر الذي يثير مخاوف أمنية لدى دول الخليج والدول الغربية على حد سواء، وتنعكس هذه الديناميات على الأمن الإقليمي من خلال ارتفاع أسعار النفط، وزيادة التدخلات العسكرية للقوى الكبرى (Katzman، 2023).

2. المملكة العربية السعودية

تواجه المملكة العربية السعودية العديد من التحديات التي تنتج من النزاعات المتصلة بالممرات البحرية، ولا سيما فيما يتعلق بمضيق باب المندب والبحر الأحمر؛ بهدف ضمان مرور النفط والتجارة الدولية (Wehrey, 2021) ويتطلب مواجهة هذه التحديات توطيد الشراكات الدولية. وبناءً على ذلك، تعمل المملكة لضمان حرية الملاحة وحماية مصالحها الاقتصادية، وزيادة التنسيق العسكري مع دول الخليج والدول الغربية لتعزيز الأمن الإقليمي واستقرار الممرات البحرية (Roberts, 2022).

3. الإمارات العربية المتحدة

تسعى الإمارات العربية المتحدة إلى حماية مصالحها الاقتصادية والإستراتيجيَّة عبر تعزيز حضورها العسكري في منطقة القرن الإفريقي، من خلال إقامة قواعد عسكرية في جيبوتي والصومال؛ لضمان أمن الملاحة والتجارة البحرية. كما تشارك الإمارات بفاعلية في الجهود الرامية لمواجهة النفوذ الإيراني والحوثي على الممرات البحرية الحيوية، إضافة إلى تطوير قدراتها البحرية لحماية خطوط الإمداد والطاقة. وتترتب على هذه السياسات تداعيات متعددة؛ منها تعزيز النفوذ الإقليمي للإمارات والإسهام في استقرار الممرات البحرية الإستراتيجيَّة، إلا أن ذلك يقترن بزيادة المخاطر العسكرية المرتبطة بالتوترات الإقليمية (Ulrichsen، 2021).

4. اليمن

يُمثِّل اليمن نقطة توتر إقليمية أساسية، نتيجة النزاع الداخلي المستمر ودور الحوثيين المدعومين من إيران؛ حيث يسيطر هذا النزاع على مضيق باب المندب، ويشكل تهديدًا مباشرًا لحرية الملاحة الدولية (Salisbury، 2022) وتسهم الحرب الأهلية في زيادة هشاشة الدولة اليمنية؛ مما ينعكس سلبًا على الأمن البحري، واستقرار الممرات الإستراتيجيَّة. إضافة إلى ذلك، تحمل النزاعات أبعادًا إنسانية واقتصادية واسعة النطاق؛ إذ تؤدي إلى تفاقم الأزمات الإنسانية وتعطيل حركة التجارة الإقليمية؛ مما يزيد من تعقيد الوضع الأمني والإستراتيجي في المنطقة (Juneau, 2021).

Accepted Manuscript Provisional PDF

خامسًا: دول القرن الإفريقي (جيبوتي، الصومال، إريتريا)

تكتسب دول القرن الإفريقي أهمية إستراتيجيَّة؛ نظرًا لمواقعها المحورية على البحر الأحمر والمحيط الهندي؛ حيث تستضيف هذه الدول قواعد عسكرية لدول متعددة، بما في ذلك الولايات المتحدة والصين والإمارات؛ لضمان حرية الملاحة وتأمين الممرات البحرية الحيوية (Marchal, 2021) ومع هذه الأهمية، يعاني الإقليم هشاشة الاستقرار السياسي؛ نتيجة النزاعات الداخلية والتهديدات البحرية؛ مما يؤثر سلبًا في أمن الممرات البحرية واستقرار المنطقة. كما تعكس التفاعلات الإقليمية والدولية في هذه الدول التنافس المستمر بين القوى الكبرى والإقليمية على النفوذ البحري؛ مما يزيد من تعقيد المشهد الأمني والسياسي (Clarke, 2020).

يتضح من التحليل أن النزاعات البحرية في منطقة الخليج العربي وخليج عدن والبحر الأحمر تتَّسم بتعدد الجهات، وتعقيد المصالح الإستراتيجيَّة. فإيران والسعودية والإمارات واليمن، إلى جانب دول القرن الإفريقي، يؤدون أدوارًا حاسمة تؤثر على الأمن البحري، وحرية الملاحة، واستقرار الممرات الحيوية. وتظهر النتائج أن التنافس الإقليمي والدولي ينعكس مباشرة على الأمن الاقتصادي والسياسي في المنطقة، من خلال تهديد خطوط الإمداد النفطي والتجاري، وزيادة التدخلات العسكرية، وارتفاع المخاطر الإنسانية. ومن ثمَّ، فإن فهم ديناميات الفاعلين الإقليميين والدوليين يُعدُّ أساسيًّا لتطوير سياسات فعَّالة لتعزيز الأمن البحري وحماية المصالح الاقتصادية والإستراتيجيَّة، ويؤكد أهمية التنسيق الإقليمي والدولي للتخفيف من حدة التوترات وتحقيق استقرار طويل الأمد في المنطقة.

ويتجلَّى هذا التنافس المحتدم عمليًّا في تزايد النشاطات والمناورات العسكرية في المنطقة، إذ يُظهر تحليل التوزيع الزمني للمناورات البحرية في الخليج والبحر الأحمر أن تصاعد التوترات السياسية والأمنية ترافق مع توسُّع الانتشار العسكري للقوى الدولية؛ ما يعكس تأثيرًا مباشرًا على موازين القوى الإقليمية، ويشير إلى أن الأمن البحري أصبح ميدانًا رئيسًا لإبراز النفوذ، وإعادة رسم التوازنات الإستراتيجيَّة في المنطقة.

2.4. المطلب الثاني: التهديدات غير التقليدية للأمن البحري

تُعدُّ التهديدات غير التقليدية من أبرز التحديات التي تواجه الأمن البحري في العصر الحديث؛ حيث تتجاوز الطبيعة التقليدية للصراعات العسكرية؛ لتشمل مجموعة من المخاطر الحديثة والمتطورة. وتشمل هذه التهديدات القرصنة، والهجمات بالطائرات المسيَّرة، والإرهاب البحري التي تشكل تهديدًا مباشرًا على حرية الملاحة، والأمن الاقتصادي، والاستقرار السياسي في المناطق البحرية الحيوية (University of Guelma, 2012).

جدول 1

العلاقة بين التوترات السياسية وعدد السفن العابرة لمضيق هرمز خلال الفترة الزمنية (2015 - 2024)

السنة	الأحداث الأمنية البارزة	عدد السفن العابرة (تقديري)	نسبة التغير (%)
2015	استقرار نسبي	21,000	بداية المقارنة
2019	هجمات خليج عمان	18,300	-12.9%
2022	توترات نووية / حشود بحرية	17,900	-2.1%
2024	هجمات مسيَّرة على ناقلات	17,000	-5.0%

المصدر: إعداد الباحث

وتشتمل هذه التهديدات على استغلال التقنيات الحديثة، وتجاوز القيود الجغرافية والزمنية؛ مما يجعل مواجهتها أكثر تعقيدًا مقارنةً بالتهديدات التقليدية. وبذلك، أصبح من الضروري تحليل كل نوع من هذه التهديدات بشكل مستقل لفهم آلياتها وأبعادها، ووضع إستراتيجيات فعَّالة للحد من خطورتها. وقد تم الاعتماد في استخلاص هذه النتائج على بيانات دقيقة مستندة إلى تقارير رسمية صادرة عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، ومنظمة التجارة العالمية (WTO)، ولتأكيد خطورة هذه التهديدات، سيتم في القسم التالي عرض بيانات كمية وزمنية للفترة (2015 – 2025) توضح تأثيرها المباشر على حركة الملاحة، وأسعار التأمين والطاقة، ويوضح جدول 1 تطور حركة الملاحة في مضيق هرمز خلال فترات التوتر السياسي، وما يترتب عليه من تراجع في عدد السفن العابرة.

جدول 2

العلاقة بين التوترات السياسية وعدد السفن العابرة لمضيق باب المندب خلال الفترة الزمنية (2015 - 2024)

السنة	الأحداث الأمنية البارزة	عدد السفن العابرة (تقديري)	نسبة التغير (%)
2015	استقرار نسبي	9,500	بداية المقارنة
2017	هجمات قرصنة جنوب البحر الأحمر	8,800	-7.4%
2020	تصاعد النزاعات اليمنية	8,200	-6.8%
2024	هجمات مسيَّرة على ناقلات	7,900	-3.7%

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات UNCTAD (2023) و World Bank (2024).

Accepted Manuscript Provisional PDF

وبالمثل، يعرض جدول 2 تطور حركة الملاحة في مضيق باب المندب خلال فترات التوتر الإقليمي في البحر الأحمر وخليج عدن (2015-2024).

ويتَّضح من المقارنة بين المضيقين أن التوترات الجيوبوليتيكية تؤثر سلبًا في حركة الملاحة في كليهما، لكنها تختلف في شدتها ونوعها؛ ففي مضيق هرمز، ترتبط التوترات غالبًا بالصراعات الإقليمية الكبرى والتهديدات المتعلقة بالنفط، بينما ترتبط في باب المندب بالصراعات المحلية والأمنية؛ مثل: القرصنة والتوترات اليمنية. ويؤكد التحليل أن كلا المضيقين يُمثِّل أدوات ضغط جيوسياسي، وأن أي حادث محدود فيهما يؤثر فورًا في أسواق الطاقة وحركة التجارة الدولية.

ويرى الباحث أن الحرب على غزة (2023-2024) وتضامن كل من إيران واليمن مع القضية الفلسطينية شكَّلت أحد أبرز العوامل التي أدَّت إلى تصاعد حدة التوتر في الممرات البحرية، خصوصًا مضيق باب المندب ومضيق هرمز. وبعد عرض البيانات الكمية، يصبح من الضروري الحديث عن التهديدات غير التقليدية التي تواجه الأمن البحري في هذين المضيقين؛ إذ تتجاوز هذه التهديدات نطاق الصراعات التقليدية لتشمل القرصنة، والهجمات بالطائرات المسيَّرة، والهجمات الإلكترونية، والقوارب المفخخة، وتشكل تهديدًا مباشرًا على حرية الملاحة، والأمن الاقتصادي، واستقرار أسواق الطاقة العالمية.

القرصنة البحرية

تُصنَّف القرصنة البحرية كأقدم أشكال التهديدات غير التقليدية، وما تزال تُمثِّل تحديًا حقيقيًّا في القرن الحادي والعشرين، ولا سيما في الممرات المائية الإستراتيجيَّة؛ مثل: خليج عدن وباب المندب، وتعرف القرصنة البحرية على أنها الهجمات العنيفة، أو أعمال السرقة التي تستهدف السفن التجارية أو القاطرات البحرية، أو منشآت الموانئ، وغالبًا بهدف الابتزاز المالي، والاستيلاء على السفن، أو السيطرة على حمولتها.

أسبابها وأشكالها

تتعدَّد أسباب انتشارها، منها العوامل الاقتصادية كالفقر والبطالة، والعوامل السياسية المتمثلة في غياب سيادة القانون في دول؛ مثل: الصومال؛ حيث تُعدُّ السواحل الصومالية مركزًا رئيسًا للقرصنة البحرية منذ أوائل القرن الحادي والعشرين؛ بسبب انعدام السلطة المركزية في ظل غياب القوات البحرية الفعَّالة، فضلًا عن العوامل الجغرافية التي تسهِّل الهجمات في الممرات الضيقة (زايد، 2012)، وتركِّز القرصنة البحرية حاليًّا على مناطق محددة، أبرزها خليج عدن وباب المندب، وهي ممرات بحرية حيوية، تربط البحر الأحمر بالمحيط الهندي، والتي بدورها تتعرض لهجمات متكررة؛ نتيجة قربها من السواحل الصومالية واليمنية وضعف الرقابة البحرية (عثمان، 2024).

التأثير

تؤثر القرصنة بشكل مباشر على الأمن البحري والاقتصاد العالمي؛ حيث تزيد من تكاليف التأمين البحري نتيجة المخاطر العالية التي تواجه السفن، وتؤدي إلى تعطيل حركة الشحن والتجارة الدولية، بما يرفع أسعار السلع، ويزيد من الضغط على سلاسل الإمداد العالمية، وتشكل تهديدًا على حياة الطواقم البحرية، بما في ذلك الاختطاف والقتل.

التدابير الدولية

لمواجهتها، اتُّخذت تدابير عدة، منها: تعزيز الوجود البحري العسكري الدولي، وتطوير آليات التعاون لتبادل المعلومات، وإصدار القوانين الدولية؛ مثل: اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS) التي تجرم أعمال القرصنة، وتحدد مسؤوليات الدول في مكافحتها (عثمان، 2024).

الهجمات بالطائرات المسيَّرة

شهدت السنوات الأخيرة تصاعدًا ملحوظًا في استخدام الطائرات المسيَّرة في الهجمات البحرية، سواء ضد السفن التجارية، أو المنشآت الساحلية الحيوية. وتتميَّز هذه الهجمات بقدرتها على تنفيذ ضربات دقيقة وفعَّالة؛ مما يُعزِّز التهديدات الأمنية، ويزيد من تعقيد الاستجابة لها (BBC, 2022) ومن ثمَّ فإن القدرة الهجومية للطائرات المسيَّرة تتيح لها تنفيذ هجمات دقيقة على أهداف بحرية وساحلية، بما في ذلك السفن التجارية والمنشآت النفطية. على سبيل المثال، استخدمت جماعة الحوثي في اليمن الطائرات المسيَّرة لاستهداف السفن في مضيق باب المندب؛ مما أثَّر على حركة الملاحة البحرية وأمن إمدادات الطاقة في المنطقة (Al Jazeera, 2024).

الإرهاب البحري

يُمثِّل الإرهاب البحري تهديدًا بالغ الخطورة للأمن البحري العالمي؛ حيث يشمل الهجمات المنظمة على السفن والموانئ؛ بهدف خلق الرعب أو ممارسة الضغط السياسي. وقد تطوَّر هذا النوع ليشمل الهجمات السيبرانية على أنظمة السفن، واختطاف السفن واحتجاز الرهائن، أو استخدام البحر كوسيلة للوصول إلى أهداف برية إستراتيجيَّة. ولمواجهة هذه التهديدات، يتطلب الأمر تبني

Accepted Manuscript Provisional PDF

إستراتيجيات متكاملة، تشمل تعزيز التعاون الدولي، وتحديث البنية التحتية الأمنية، وتدريب القوات البحرية على التعامل مع الهجمات التقليدية والحديثة (كشك وآخرون، 2023).

ويتَّضح من دراسة التهديدات غير التقليدية أن الأمن البحري يواجه تحديات متعددة الأبعاد، تتجاوز المخاطر التقليدية، وتشمل ما تم ذكره بالمطلب. وعلى الرغم من تباين خصائص كل تهديد وأدواته، فإنها جميعًا تشترك في تهديد حرية الملاحة، واستقرار التجارة العالمية، وأمن الطاقة. ومن هذا المنطلق، يصبح من الضروري اعتماد إستراتيجيات متكاملة ومتعددة المستويات، تشمل الرصد المستمر، والتعاون الدولي، وتوظيف التكنولوجيا الحديثة لمواجهة هذه المخاطر بفاعليَّة. وهذه التهديدات الأمنية المتنوعة ليست معزولة، بل انعكست مباشرة على حركة التجارة الدولية وأسواق الطاقة، وهو ما يعالجه المبحث الثالث.

5. المبحث الثالث: تداعيات تهديد الأمن البحري على التجارة العالمية وأمن الطاقة

يشكِّل الأمن البحري الركيزة الأساسية لاستقرار حركة التجارة الدولية، وضمان تدفق الطاقة عبر الممرات والمضائق الحيوية. فالتحديات الأمنية التي تشهدها البحار والممرات الإستراتيجيَّة لا تقتصر على كونها مخاطر عسكرية، أو تهديدات تقليدية فحسب، بل تمتد لتنعكس بصورة مباشرة على الاقتصاد العالمي وأمن الطاقة، باعتبارهما الأكثر تأثرًا باضطراب خطوط الملاحة البحرية. (سلطان، 2023) وفي ظل تصاعد حدة التوترات الجيوسياسية وازدياد أنماط التهديدات غير التقليدية، باتت سلامة الممرات البحرية مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بقدرة الدول على حماية مصالحها الاقتصادية وضمان استقرار الأسواق العالمية. ومن هنا، يسعى هذا المبحث إلى تحليل التداعيات المترتبة على تهديد الأمن البحري، سواء من حيث عرقلة التجارة العالمية وارتفاع تكاليفها، أو من خلال التأثير المباشر على إمدادات الطاقة العالمية (سليمان، 2021).

1.5 المطلب الأول: تأثير الاضطرابات البحرية على حركة التجارة الدولية

تُعدُّ حرية الملاحة الدولية أحد الأعمدة الأساسية لاستقرار التجارة العالمية، غير أن التوترات البحرية المتزايدة باتت تفرض قيودًا مباشرة على هذا المبدأ؛ مما ينعكس سلبًا على انسياب حركة السفن عبر الممرات الحيوية. ومع اتساع نطاق التهديدات الأمنية، ترتفع تكاليف النقل والتأمين البحري بصورة ملحوظة نتيجة المخاطر المتصاعدة المرتبطة بالقرصنة، والهجمات على الناقلات، والاضطرابات الإقليمية.

ولا يقف تأثير هذه التحديات عند حدود النقل البحري فقط، بل يمتد ليضرب عمق سلاسل التوريد العالمية، من خلال تأخير حركة البضائع، وزيادة الأعباء اللوجستية، وتعطيل مسارات التجارة بين الشرق والغرب.

أثر التوترات البحرية على حرية الملاحة الدولية

تُعدُّ التوترات الجيوسياسية والصراعات الدولية من أبرز العوامل التي تؤثر على حرية الملاحة البحرية في الممرات المائية الحيوية، ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط. فقد تحوَّل مضيق باب المندب منذ نهاية عام 2023 إلى ورقة ضغط سياسية في سياق الحرب في غزة؛ مما انعكس بصورة مباشرة على حركة السفن التجارية.

وتشير تقديرات مجلس العلاقات الخارجية إلى أن ما يقارب 12% من حجم التجارة البحرية العالمية (بما يعادل أكثر من تريليون دولار سنويًّا) كان يمر عبر البحر الأحمر قبل اندلاع الأزمة، إلا أن حركة الشحن تراجعت لاحقًا بنسبة تصل إلى 70%؛ مما أجبر السفن على سلوك مسارات أطول حول رأس الرجاء الصالح، مع زيادة تقارب 3,500 ميل بحري وزمن إضافي يصل إلى عشرة أيام في بعض الحالات (Council on Foreign Relations،2024)، ويبدو جليًّا أن التوترات الحاليَّة، وخصوصًا حول مضيق باب المندب، تُوظَّف كأداة ضغط سياسي تضامنًا مع غزة التي صُنفت في المستوى الخامس لمراحل الأمن الغذائي (المجاعة)؛ حيث أدَّت الهجمات العسكرية واحتجاز السفن التجارية في منطقة المضيق إلى حالة أهبة أمنية أثرت في الملاحة (محمد حسن وآخرون، 2024).

كما توضح بيانات الاتحاد الأوروبي أن حركة المرور البحري ارتفعت نسبيًّا في منتصف عام 2024 لتصل إلى حوالي 36-37 سفينة يوميًّا، مقارنة بالمعدل الطبيعي البالغ 72-75 سفينة، وهو ما يكشف عن فجوة كبيرة لم تُعالج بالكامل (Reuters, 2025). وفي سياق متصل، وثَّقت وزارة النقل الأمريكية أكثر من 113 هجومًا منفصلًا شنَّه الحوثيون ضد سفن تجارية منذ نوفمبر 2023، أسفرت عن خسائر بشرية واحتجاز سفن (U.S Maritime Administration،2024) وقد تكررت هذه الاعتداءات في عام 2025، بما في ذلك حادثة سفينة «Eternity C» التي خلّفت ثلاثة قتلى وإصابتين في يوليو (Associated Press, 2025).

إلى جانب الهجمات المسلحة، أكدت تقارير الأمم المتحدة أن أعمال القرصنة والسطو المسلح شهدت زيادة بنسبة 47.5% خلال الربع الأول من عام 2025 مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق؛ مما يعكس تصاعدًا عامًّا في التهديدات التي تعرقل حرية الملاحة

Accepted Manuscript Provisional PDF

(United Nations، 2025)، كما تشير بيانات Lloyd's List (2023) إلى انخفاض متوسط عدد السفن العابرة لمضيق باب المندب بنسبة 11% خلال فترات التصعيد الأمني بين عامي 2021 و2024، في حين ارتفعت أقساط التأمين البحري على السفن العابرة لمضيق هرمز بنسبة 32% خلال الفترة ذاتها؛ مما يؤكد العلاقة الطردية بين تصاعد التوتر وارتفاع التكلفة التشغيلية للملاحة.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن حرية الملاحة البحرية لم تَعُد مجرد مسألة تقنية أو تجارية، بل أصبحت متأثرة بشكل مباشر بالبعد الجيوسياسي، وهو ما يعكس الترابط الوثيق بين الأمن البحري والاستقرار الاقتصادي الدولي. ومن هنا، يبرز الدور الحيوي للجهود الإقليمية والدولية في حماية الممرات البحرية الحيوية وضمان انسيابية التجارة العالمية وأمن الطاقة، كجزء لا يتجزأ من الإستراتيجيّة العالمية للأمن البحري.

ارتفاع تكاليف النقل والتأمين البحري

يجب أن نضع في عين الاعتبار أن تكاليف النقل والتأمين البحري من العناصر الأساسية التي تؤثر بشكل مباشر على حركة التجارة الدولية، خاصةً في ظل التوترات الجيوسياسية والأزمات الأمنية. وقد أظهرت الدراسات أن هذه التكاليف شهدت ارتفاعًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة؛ مما انعكس على أسعار السلع والخدمات عالميًّا، وسنبين أبرز النقاط التي سوف تشكل عبئًا على عمليه النقل البحري في منطقة الشرق الأوسط؛ وذلك حسب دراسات أجريت، وتمت الاستعانة بها لتوضيح الفكرة العامة؛ حيث يوضح جدول 3 التغير في أقساط التأمين البحري خلال فترات التصعيد الأمني في الممرات البحرية العربية.

وكذلك يوضح جدول 3 التغيُّر في أقساط التأمين البحري خلال فترات التوتر الأمني في الممرات البحرية العربية، بما يعكس التأثير الاقتصادي المباشر للأزمات الإقليمية.

جدول 3
أثر التوترات على أقساط التأمين البحري خلال الفترة الزمنية (2015 - 2024)

السنة	معدل القسط لكل ناقلة (دولار أمريكي)	نسبة الزيادة
2015	1,500	—
2019	3,200	+113%
2024	4,500	+41%

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات Reuters (2024) و WTO (2024).

يتَّضح من البيانات أن فترات التصعيد الأمني تقترن بارتفاع واضح في تكاليف التأمين؛ مما يؤكد العلاقة بين مستوى التوتر الجيوبوليتيكي وتكلفة الملاحة البحرية، وذلك كما يأتي:

1. **ارتفاع تكاليف النقل البحري**

رأت الدراسات أن تكاليف النقل البحري ارتفعت نتيجة عوامل عدة، أبرزها زيادة أسعار الوقود، وتكاليف التشغيل وتأثيرات الأزمات السياسية. فقد بيَّنت دراسة (علي، 2022) أن تكلفة نقل الحاوية الواحدة من الصين إلى الولايات المتحدة ارتفعت بنسبة 30% خلال عام 2021 مقارنة بالعام السابق.

2. **زيادة تكاليف التأمين البحري**

شهدت تكاليف التأمين البحري ارتفاعًا ملحوظًا في المناطق التي تشهد توترات أمنية؛ إذ أشارت دراسة (سعيد، 2023) إلى أن أقساط التأمين على السفن والبضائع في منطقة البحر الأحمر زادت بنسبة 25% خلال عام 2022، نتيجة التهديدات الأمنية المتزايدة كالقرصنة والنزاعات الإقليمية.

3. **تأثيرات اقتصادية واجتماعية**

لا ينحصر أثر ارتفاع التكاليف على الشركات، بل يمتدُّ إلى الاقتصاد العالمي؛ فقد أوضحت دراسة (الزهراء، 2021) أن زيادة تكاليف النقل والتأمين تؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة؛ مما ينعكس سلبًا على المستهلكين، وبخاصةٍ في الدول النامية.

ومن هنا، يتبيَّن أن حرية الملاحة البحرية ليست مجرد مسألة تشغيلية، بل ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالاستقرار الاقتصادي الدولي.

5. 2. المطلب الثاني: انعكاسات على أسعار وأسواق الطاقة العالمية

تنعكس الاضطرابات والتوترات في الممرات البحرية الحيوية بصورة مباشرة على أسعار النفط والغاز؛ حيث يؤدي هذا التأثير عادةً إلى ارتفاع الأسعار، وتضخم الأسواق العالمية للطاقة بشكل سلبي. وفي هذا السياق، يتناول هذا المطلب التهديدات المحتملة في حال استمرار الاضطرابات والتوترات السياسية في المضائق البحرية، والانعكاسات الناتجة عن تعطيل حركة الممرات، والأزمات الاقتصادية والسياسية التي قد تتشكل نتيجة هذا الوضع، بما يوضح العلاقة الوثيقة بين الأمن البحري واستقرار أسواق الطاقة العالمية.

تهديد إمدادات النفط والغاز عبر المضائق الحيوية

تشكِّل الهجمات على ناقلات النفط والغاز الطبيعي أحد أبرز التهديدات التي تواجه عبور الطاقة عبر الممرات البحرية الحيوية،

Accepted Manuscript Provisional PDF

وهو ما يؤثِّر بشكل مباشر على إمدادات مصادر الطاقة الحيوية، ووصولها إلى وجهتها النهائية. وقد أصبح هذا الأمر أكثر شيوعًا في أعقاب الحرب على غزة؛ حيث أدَّى إلى تصاعد الصراعات التي تُهدِّد الأمن الإقليمي. ويرجع السبب في ذلك إلى عدم ترسيم الحدود البحرية؛ إذ تُعدُّ منطقة الشرق الأوسط منطقة إستراتيجيَّة على مستوى العالم؛ مما جعلها عرضة للنزاعات والصراعات الإقليمية (فراج وآخرون، 2021).

ومن الأمثلة الواقعية على هذه النزاعات تلك الخلافات القديمة بين قبرص واليونان وتركيا حول حقوق التنقيب في المياه الإقليمية؛ حيث تُعدُّ مسألة التنقيب عن الغاز والنفط سببًا رئيسًا لها. وما دامت قد استمرت النزاعات بين هذه الدول، فإن امتداد النقل البحري للنفط والغاز عبر الممرات البحرية يصبح أكثر صعوبة وتعقيدًا. كما أن الاكتشافات الأخيرة للغاز قبالة السواحل اللبنانية أثَّرت على التفاعلات بين إسرائيل ولبنان؛ مما يبرز أن هذه المناطق تمثِّل نقاطًا حسَّاسة تؤثِّر على تدفق مصادر الطاقة (العلي، 2025).

إضافةً إلى ذلك، تزيد هذه النزاعات من مخاطر التأمين البحري، وتكاليف النقل؛ حيث يضطر الملاك إلى دفع أقساط أعلى لتغطية المخاطر، أو استخدام مسارات بديلة أطول وأكثر تكلفة. ويُظهر التاريخ أن هذه المخاطر تؤدي إلى تقلبات اقتصادية كبيرة على المستوى الدولي، بما في ذلك ارتفاع أسعار النفط والغاز وتباطؤ الإنتاج الصناعي في بعض الدول المستوردة. كما أن الاعتماد المفرط على عدد محدود من المضائق الحيوية يجعل إمدادات الطاقة العالمية عرضةً لأي تهديد جيوسياسي أو عسكري؛ مما يعكس الحاجة الملحَّة إلى إستراتيجيات أمنية متعددة الأطراف لضمان حماية هذه الممرات، وتأمين استمرارية تدفق النفط والغاز بأسعار مستقرة (Wang, Ren & Li, 2024).

ثانيًا: انعكاسات تعطيل الممرات البحرية على الأسواق العالمية للطاقة

تتَّسم الأسواق العالمية للطاقة بالحساسية الشديدة تجاه أي تغييرات في الإمدادات؛ إذ يمكن لأي انقطاع مفاجئ في مرور النفط، أو الغاز عبر هذه الممرات أن يؤدي إلى ارتفاع أسعار الطاقة عالميًّا، وزيادة تكاليف الشحن والتأمين، وتفاقم الضغوط الاقتصادية على الاقتصادات المعتمدة على الواردات. وبذلك، يصبح أمن الممرات البحرية عاملًا محوريًّا ليس فقط في استقرار الأسواق، بل في استدامة سلاسل الإمداد العالمية للطاقة.

إن تعطيل الممرات البحرية، مثل: البحر الأحمر وقناة بنما، له تأثير واضح على أسواق الغاز الطبيعي المسال (LNG)؛ فقد أظهرت دراسة معهد أكسفورد أن الهجمات على السفن في البحر الأحمر أدَّت إلى توقف مؤقت لشحنات الغاز بين أوروبا وآسيا، مع إعادة توجيه بعض الشحنات لتفادي الانقطاع. كما شهدت أسواق الغاز الأوروبية ارتفاعًا مؤقتًا في الأسعار، إلا أنها عادت لاحقًا إلى مستوياتها الطبيعية بسبب استمرار قوة العرض وضعف الطلب؛ مما يؤكد أن أي اضطراب في الممرات البحرية يمكن أن يؤدي إلى تقلبات قصيرة المدى في الأسعار وتحولات في مسارات الشحن (OIES, 2024).

ومنذ نوفمبر 2023، تعرَّضت السفن لعدة هجمات أدَّت إلى تقليص حركة الشحن عبر قناة السويس؛ مما أثَّر على تدفق النفط والغاز إلى الأسواق الأوروبية والآسيوية. ونتيجة لهذه الاضطرابات، ارتفعت تكاليف التأمين على السفن بنسبة تصل إلى 500%، كما تم تحويل بعض الشحنات عبر مسارات بديلة؛ مثل: رأس الرجاء الصالح؛ مما أدَّى إلى زيادة حجم النفط المحوّل من 6.0 إلى 9.2 مليون برميل يوميًّا. وقد أسهمت هذه التحولات في زيادة تكاليف الشحن؛ حيث ارتفعت أسعار الشحن الحاوي في مؤشر شنغهاي بنسبة تفوق 100%، مع توقع زيادة أسعار السلع الاستهلاكية العالمية بنسبة 0.6% بحلول عام 2025 (UNCTAD, 2024).

أثبتت الدراسة أن مضائق الشرق الأوسط (هرمز، باب المندب) تمثِّل ركائز محورية للأمن الدولي، إلا أن التوترات الجيوسياسية والتهديدات غير التقليدية (كالقرصنة والمسيَّرات) أدَّت بصورة مباشرة إلى اضطراب حركة الملاحة وتقلبات حادة في أسواق الطاقة العالمية. وكشف التحليل عن تباين واضح في إدراك المصالح الوطنية؛ فإيران ترى في مضيق هرمز أداة ردع سياسي، بينما يُعدُّ باب المندب شريانًا اقتصاديًّا حيويًّا لدول الخليج؛ مما حوَّل هذه الممرات إلى ساحات نفوذ متنازع عليها. ومع ذلك، تبقى الفرصة قائمة لتحويل هذه التحديات إلى منصات للتعاون الإقليمي من خلال تبني مقاربة «الأمن الجماعي» (Bouzeraa & Djamel, 2022).

ولغرض توضيح الفروقات الجيوبوليتيكية وموقع هذه المضائق في شبكة الأمن الدولي، يوضح جدول 4 أبرز الخصائص المقارنة؛ حيث يُظهر الجدول تباين الطبيعة الأمنية للمضائق رغم تشابه دورها الاقتصادي؛ فبينما يتَّسم مضيقا هرمز وباب المندب بالهشاشة الأمنية نتيجة التوترات، تحظى قناة السويس ومضيق جبل طارق باستقرار نسبي بفضل الإدارة المنضبطة، ويقدم مضيق ملقا نموذجًا ناجحًا للتعاون الإقليمي. وتؤكد المقارنة أن نمط الإدارة والتعاون الأمني هو العامل الحاسم في ضمان استقرار الملاحة العالمية.

Accepted Manuscript Provisional PDF

جدول 4
مقارنة بين هذه الممرات البحرية من منظور جيوبوليتيكي شامل

المضيق	الموقع الجغرافي	الأهمية الاقتصادية	طبيعة التهديدات الأمنية	نمط الإدارة والسيطرة
مضيق هرمز	بين إيران وعُمان، يربط الخليج العربي ببحر العرب	يمر عبره نحو 20% من النفط العالمي	تهديدات عسكرية مباشرة، احتكاك بين أساطيل كبرى	سيطرة ثنائية (إيران - عُمان) مع وجود دولي كثيف
مضيق باب المندب	بين اليمن وجيبوتي، يربط البحر الأحمر بخليج عدن	يمر عبره 12% من التجارة العالمية	تهديدات غير متماثلة (قرصنة - ميليشيات - حروب بالوكالة)	تعددية في السيطرة (ساحلية - إقليمية - دولية)
قناة السويس	مصر، تربط البحرين المتوسط والأحمر	تمر عبرها 10% من التجارة العالمية	تهديدات محدودة، تخضع لسيطرة دولة مستقرة	إدارة وطنية خالصة ضمن سيادة مصر
مضيق ملقا	بين ماليزيا وإندونيسيا وسنغافورة	أهم ممر لتجارة شرق آسيا والنفط الخليجي	تهديدات قرصنة وجريمة منظمة	إدارة ثلاثية وتعاون أمني آسيوي ناجح
مضيق جبل طارق	بين إسبانيا والمغرب	يربط الأطلسي بالمتوسط	تهديدات محدودة، رقابة دولية منظمة	إشراف دولي مستقر (ناتو/إسبانيا/المغرب)

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على Bueger (2015)، Bellamy (2020)، Mohammed (2023).

6. نتائج الدراسة

- أظهرت الدراسة أن مضيقي هرمز وباب المندب يمثلان محور الأمن البحري العالمي والعربي؛ إذ تمر عبرهما نسبة كبيرة من تجارة النفط والطاقة؛ ما يجعل أي توتر أمني فيهما ذا أثر مباشر على الاقتصاد الدولي.
- أظهرت الدراسة طبيعة التهديدات بين المضيقين؛ فهرمز يواجه تهديدات عسكرية تقليدية بسبب احتكاك القوى الكبرى، بينما يعاني باب المندب تهديدات غير متماثلة؛ مثل: القرصنة والجماعات المسلَّحة؛ مما يزيد هشاشة الأمن البحري العربي.
- أظهرت الدراسة أن غياب منظومة إقليمية موحدة لإدارة الأمن البحري العربي هو العامل الرئيس وراء ضعف الاستجابة للأزمات، وارتفاع كلفة التأمين والنقل البحري مقارنة بالممرات الدولية الأخرى كملقا وجبل طارق.
- أكد التحليل الزمني (2015-2025) وجود ارتباط وثيق بين تصاعد التوترات الإقليمية وبين انخفاض حركة الملاحة البحرية وارتفاع تكاليف الشحن والتأمين؛ ما يعكس تأثير العوامل السياسية المباشر على الاقتصاد البحري العربي.
- أظهرت نتائج الدراسة أن التكنولوجيا البحرية والذكاء الاصطناعي يمكن أن تشكِّل أداة فعَّالة في تعزيز الأمن والإنذار المبكر، لكن تطبيقها في الدول العربية ما زال محدودًا وضعيف التكامل المؤسسي.

7. توصيات الدراسة

- تأسيس إطار عربي وإقليمي دائم للأمن البحري المشترك يَضمُّ الدول المطلة على الخليج والبحر الأحمر، ويهدف إلى تنسيق السياسات الأمنية والاقتصادية وتبادل المعلومات البحرية.
- تفعيل التعاون الأمني والتدريبات البحرية المشتركة لمواجهة التهديدات المتباينة في المضيقين، وتوحيد قواعد البيانات الخاصة بالقرصنة والتحركات العسكرية المشبوهة.
- إنشاء مركز إقليمي للمراقبة البحرية والإنذار المبكر، يعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي ونظم الاستشعار، ويرتبط بمراكز المعلومات في الدول العربية المطلة على الممرات البحرية.
- إطلاق إستراتيجيَّة عربية للأمن البحري في إطار جامعة الدول العربية تتضمن خططًا عملية لتقليل كلفة التأمين البحري، وتعزيز البنية القانونية والتشريعية، وتحقيق التكامل بين الأمن والاقتصاد.

الإفصاح عن تضارب المصالح

يقر المؤلف أنه ليس له أي تضارب في المصالح لهذا البحث.

الإفصاح عن تمويل البحث

يقر المؤلف بأن هذا البحث لم يتلقَّ أي منحة ماليَّة، من أي جهة تمويل في القطاعات الحكوميَّة، أو التجاريَّة، أو المؤسسات غير الربحية.

Accepted Manuscript
Provisional PDF

المراجع

المراجع العربية

برع، أحمد حازم. (2020). الأهمية الإستراتيجيَّة لمضيق هرمز وانعكاساتها على الأمن في منطقة الخليج العربي (رسالة ماجستير منشورة). جامعة الشرق الأوسط.

جانبين، صلاح. (2025). الممرات المائية وأهميتها: مضيق باب المندب نموذجًا، مجلة الدفاع الوطني، (130).

رحال؛ محمد (2017). الصراع على المضائق الدولية: دراسة حالة مضيق هرمز (رسالة ماجستير). جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، كلية العلوم السياسية.

زايد، علي زايد. (2012). القرصنة البحرية في القانون الدولي وتطبيقات الدول: دراسة حالة الصومال 2008-2022. المركز الديمقراطي العربي. تم الاسترجاع من https://democraticac.de/?p=99591.

الزهراء، فاطمة. (2021). الآثار الاقتصادية والاجتماعية لارتفاع تكاليف النقل والتأمين البحري، مجلة التنمية الاقتصادية، 8(1)، 33-47.

سعيد، أحمد. (2023). تأثير التوترات الأمنية على تكاليف التأمين البحري: دراسة حالة للبحر الأحمر، مجلة الدراسات الأمنية، 10(2), 78-92.

سكاي نيوز عربية. (بدون تاريخ). التحالف العربي يتخذ إجراءات لحماية الملاحة في باب المندب. تم الاسترجاع من https://www.skynewsarabia.com/.

السلطان، أحمد. (2023). أمن المضيق البحري: كيف ينعكس ذلك على أمن الطاقة العالمي، المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجيَّة، تم الاسترجاع من https://ecss.com.eg/39381/.

سليمان، حسين. (2021). التداعيات الاقتصادية المحتملة للهجمات في الخليج وبحر العرب. مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجيَّة. تم الاسترجاع من https://acpss.ahram.org.eg/News/17216.aspx.

الشافعي، دينا. (2019). الصراعات الدولية والإقليمية وأثرها على البحر الأحمر 1956-1990. مجلة كلية الآداب، جامعة بورسعيد، 12 (12).

شريف، رضوى رمضان عبد الفتاح. (2024). الإستراتيجيَّة المصرية لمواجهة تهديدات الأمن القومي. مركز شاف للدراسات، تم الاسترجاع من https://shafcenter.org/.

الشيخ، سلمان عثمان. (2023). التنافس الدولي على مضيق باب المندب. مجلة الدراسات الإستراتيجيَّة والعسكرية، (19)، 191.

عبد العال، ريمان أحمد. (2025). الصراع الدولي في منطقة البحر الأحمر وأثره على الأمن القومي المصري. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، 16(2), 4640-4660.

عثمان، نورة يوسف. (2024). تأثير عمليات القرصنة البحرية الصومالية على أمن البحر الأحمر. مجلة الدراسات الإفريقية.

عسكر، أحمد. (2018). نحو منظومة إقليمية لأمن البحر الأحمر. آفاق عربية، 4109.

علي، محمد. (2022). دراسة تحليلية لتأثير ارتفاع تكاليف النقل البحري على التجارة الدولية. مجلة الاقتصاد البحري، 15(3), 45-60.

العلي، مصطفى. (2025). النزاع على الحدود البحرية: تركيا في مواجهة اليونان وقبرص. مجلة الدفاع الوطني، (129)..

فراج، سلوى السعيد، وعبد الحكيم ضبيش، رشا عطوة. (2021). انعكاس صراعات الغاز الجديدة على الأمن الإقليمي لمنطقة شرق المتوسط. مجلة كلية السياسة والاقتصاد، 12118-120..

فهمي، طارق. (2024). المتغيرات الإقليمية والدولية المستجدة لإشكالية الأمن في البحر الأحمر، مجلة الأمن القومي والإستراتيجيَّة، 13-214.

قناة الجزيرة. (2024). حرب تحت سطح البحر: كيف ستؤثر المسيرات المائية على النزاع بين الصين وتايوان. تم الاسترجاع من https://www.aljazeera.net/.

القويمي، عادل عبد الرحمن. (2024). الأهمية الاقتصادية والإستراتيجيَّة للمضائق والممرات البحرية في العصر الحديث، المجلة القانونية، 1. 352-370.

كشك، أشرف محمد؛ حسنين، محمد ثابت. (2023). الأمن البحري في دول الخليج العربي: تحليل التهديدات الحاليَّة وآليات المواجهة والتحديات المستقبلية. آفاق عربية وإقليمية، 8(14), 244-252..

محمد، حسين. (2022). مجلس الدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن: صراع الوجود والنفوذ. جامعة عمران، 178-179.

محيي الدين، شيماء. (2024). الأطر القارية لحماية الأمن البحري في إفريقيا: الطموحات والتحديات. مجلة كلية السياسة والاقتصاد، 45-67.

مصطفى، فاتن. (2025). مضيق هرمز بين الجغرافيا والقانون والسياسة. أوراق ثقافية، 37، 265-266.

النهدي، زياد حسين. (2018). مياه البحر الأحمر عبر العصور. المجلة العربية لأخلاقيات المياه، 2(2) 37.

Accepted Manuscript Provisional PDF

المراجع الأجنبية

AP News. (2025, January 14). Houthi attacks on Red Sea shipping disrupt trade. https://apnews.com/article/942727f58fb7c7c3a42ea1bf0bdcbf57

Associated Press. (2025, July 21). Houthis attack Eternity C vessel in the Red Sea, killing 3 sailors. AP News. https://apnews.com/article/6dc55ee05a9d1e78621788aa0bc52168

BBC. (2022). Drone attacks on maritime targets increase security concerns. https://www.bbc.com

Carroué, L. (2020). Atlas de la mondialisation: Une seule terre, des mondes. Coll Atlas, Autrement.

Clarke, W. (2020). Geopolitics of the Red Sea. Routledge.

Coface. (2025, June 3). Bab el-Mandeb Strait: Tension at a global trade route. https://www.coface.ch/news-publications-insights/bab-el-mandeb-strait-tension-at-a-global-trade-route

Council on Foreign Relations. (2024, December). The siege of the Red Sea: Impact on global trade and energy security. https://www.cfr.org/article/siege-red-sea

Cordesman, A. H. (2022). Iranian military power and regional security. Center for Strategic and International Studies.

Crisis Group. (2025, May 10). Calming the Red Sea's turbulent waters. https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/yemen/248-calming-red-seas-turbulent-waters

Institute for Energy Research. (2025, March 5). Persian Gulf oil exports and the Strait of Hormuz. https://www.instituteforenergyresearch.org/fossil-fuels/gas-and-oil/persian-gulf-oil-exports-and-the-strait-of-hormuz

Katzman, K. (2023). Iran's foreign and security policy in the Persian Gulf. Congressional Research Service.

Lloyd's List Intelligence. (2025, June 5). Bab el-Mandeb transits hit highest level since Red Sea exodus. https://www.lloydslist.com/LL1154707/Bab-el-Mandeb-transits-hit-highest-level-since-Red-Sea-exodus

Maritime Administration. (2024, June 12). Southern Red Sea, Bab el-Mandeb Strait, and Gulf of Aden—Houthi attacks on commercial vessels. U.S. Department of Transportation. https://www.maritime.dot.gov/msci/2024-008-southern-red-sea-bab-el-mandeb-strait-and-gulf-aden-houthi-attacks-commercial-vessels

Marchal, R. (2021). The Horn of Africa and maritime security. African Affairs.

National Geographic. (2023, November 15). Why the "Bab el-Mandeb" plays an outsized role in human history. https://www.nationalgeographic.com/history/article/bab-al-mandan-red-sea-suez-shipping-crisis-houthis-gaza

Oxford Institute for Energy Studies. (2024). LNG shipping chokepoints: The impact of Red Sea and Panama Canal disruption (NG 188). Oxford Institute for Energy Studies.

Reuters. (2025, February 10). Red Sea maritime traffic affected by regional tensions. https://www.reuters.com/world/middle-east/red-sea-maritime-traffic-affected-2025-02-10

Reuters. (2025, June 5). Red Sea marine traffic up 60% after Houthis narrowed targets, EU commander says. https://www.reuters.com/world/middle-east/red-sea-marine-traffic-up-60-after-houthis-narrowed-targets-eu-commander-says-2025-06-05

Roberts, D. (2022). The security dynamics of the Red Sea. Chatham House.

Salisbury, P. (2022). Yemen's conflict and its regional implications. Chatham House.

Ulrichsen, K. C. (2021). The UAE's strategic maritime interests. Middle East Institute.

U.S. Energy Information Administration (EIA). (2024, October 14). Red Sea oil flows drop in 2024 amid regional tensions. https://www.eia.gov/todayinenergy/detail.php?id=63446

U.S. Maritime Administration. (2025, January). Red Sea, Bab el-Mandeb Strait, Gulf of Aden, Arabian Sea, Persian Gulf and Somali Basin advisory (MSCI 2025-005). U.S. Department of Transportation. https://www.maritime.dot.gov/msci/2025-005-red-sea-bab-el-mandeb-strait-gulf-aden-arabian-sea-persian-gulf-and-somali-basin

Accepted Manuscript Provisional PDF

United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). (2023). Review of Maritime Transport 2023. Geneva: UN.

Lloyd's Market Association (LMA). (2024). War Risk Premium Report 2024. London.

World Shipping Council (WSC). (2023). Maritime Safety and Cost Analysis. Washington, DC.

Reuters. (2024). Maritime Risk and Insurance Market Overview.

Bellamy, C. (2020). What are maritime crime and maritime security? International Journal of Maritime Crime and Security, 1(1). https://doi.org/10.24052/IJMCS/V01IS01/ART-2

Bueger, C. (2015). What is maritime security? Marine Policy, 53, 159-164. https://doi.org/10.1016/j.marpol.2014.12.001

Mohammed, A. (2023). Maritime security governance in the Gulf of Guinea. Journal of Maritime Policy & Governance. https://www.jstor.org/stable/48750352.

UNCTAD. (2024). Vulnerability of supply chains exposed as global maritime chokepoints come under pressure. UNCTAD.

United Nations. (2025, May 20). Maritime security deteriorating as piracy surges, warns UN chief. The National News. https://www.thenationalnews.com/news/mena/2025/05/20/maritime-security-deteriorating-as-piracy-surges-warns-un-chief

Wang, Q., Ren, F, & Li, R. (2024). Geopolitics and energy security: A comprehensive exploration of evolution, collaborations, and future directions. Humanities and Social Sciences Communications, 11, 1071. https://doi.org/10.1057/s41599-024-01498-2

Wehrey, F (2021). Saudi-Iranian rivalry in the Gulf. Carnegie Endowment for International Peace.

Juneau, T. (2021). Houthi strategy and maritime security in Yemen. Middle East Policy.

Lloyd's List Intelligence. (2024). Global Maritime Risk and Vessel Traffic Report 2024. London: Lloyd's.

Accepted Manuscript Provisional PDF